

اجتماع وزراء الطاقة ركز على توسيع وتعزيز الشبكة وزيادة الاستثمارات في الانتقال الطاقوي

ناقش وزير الاقتصاد الاتحادي ألتماير ووزراء الطاقة في الولايات في اجتماع وزراء الطاقة عبر مؤتمر بالفيديو أمس مواضيع الساعة ولا سيما موضوعات توسيع وتعزيز الشبكة وزيادة الاستثمارات في الانتقال الطاقوي من أجل المساهمة في إعادة الاقتصاد إلى مسار النمو بعد أزمة كورونا.

وقال وزير الاقتصاد الاتحادي ألتماير حول ذلك: "إن توسيع وتعزيز الشبكة في ألمانيا يتقدم تدريجياً. وفي عام 2019 كانت حوالي نصف المشاريع التي من المنوي تنفيذها وفقاً لقانون توسيع خطوط الكهرباء قد أصبحت قيد التشغيل بينما ثلث آخر أصبح الآن قيد الإنشاء بالفعل. وبحلول نهاية عام 2020 من المفترض أن تكون حوالي 90 بالمائة من هذه المشاريع قد أصبحت قيد الإنشاء أو التشغيل. ومن الخطوط الكهربائية الكبرى بين الشمال والجنوب تم الآن في الخط بين الجنوب والشرق SüdOstLink تحديد ممر المسار بالكامل كأول خط نقل تيار مستمر عالي الجهد. وبحلول نهاية العام من المخطط أن تكون 90 بالمائة تقريباً من المشاريع المزمع تنفيذها وفقاً للقانون الفيدرالي لتخطيط الاحتياجات قد أصبحت في مرحلة الموافقة على التخطيط أو ما بعد. ولكن لا يجب أن نترهل بل على الحكومة الاتحادية والولايات أن تستمر في العمل المتواصل على تسريع توسيع وتعزيز الشبكة."

وبالإضافة إلى الجهود المبذولة لتوسيع وتعزيز الشبكة دعا وزراء الطاقة للولايات إلى زيادة الاستثمارات في الانتقال الطاقوي من أجل إعادة الاقتصاد إلى مسار النمو بعد أزمة كورونا وقدموا ورقة تبين مواقفهم إلى الحكومة الاتحادية وتنص هذه الورقة على توفر حوافز استثمار وإعانات واسعة النطاق كما تسلط الضوء على التخفيف من الضغط على سعر الكهرباء.

وقد أعرب وزير الاقتصاد والطاقة أ. د. أندرياس بينكوارت بصفته رئيس اجتماع وزراء الطاقة عما يلي: "إن الانتقال الطاقوي يمكن أن يتحول إلى محرك هام للنمو من أجل مواجهة العواقب الاقتصادية الناجمة عن أزمة كورونا. ومن أجل تحقيق ذلك فإننا نحتاج الآن إلى حوافز قوية لاستثمارات واسعة النطاق في الطاقات المتجددة وشبكات الطاقة الذكية والبنى التحتية الهيدروجينية. وعلى المدى القصير نطالب الحكومة الاتحادية أيضاً بإلغاء سقف المحدد بـ 52 جيجاوات من أجل الحصول على الدعم الحكومي في مجال الخلايا الكهروضوئية وهو إجراء أصبح ضرورياً جداً كما أننا نطلب تمرير قانون التخلص التدريجي من استخدام الفحم في إنتاج الكهرباء قبل العطلة الصيفية وكذلك تخفيف العبء على مستهلكي الكهرباء بشكل ملحوظ على سبيل المثال عن طريق تخفيض ضريبة الكهرباء وضريب توليد التيار من الطاقات المتجددة."

وأضاف وزير البيئة في ولاية بادن - فورتمبيرغ فراننتس أونترشتيلر: "بإمكان التحول الطاقوي وسياسة حماية المناخ أن تكون محركات حقيقية للنمو. ويمكننا الخروج من الأزمة ونحن أقوى على الصعيدين الاقتصادي والبيئي. لقد قدمنا اقتراحات بهذا الشأن والآن على الحكومة الاتحادية ألا ترد عليها فقط بل أن تقوم بتحديد المسار المستقبلي بشجاعة وسرعة حتى يتمكن الناس والطبيعة من الاستفادة من ذلك. علينا اغتنام الفرصة المتاحة كي نجعل اقتصادنا ونظامنا الطاقوي أكثر استدامة وبالتالي قادرين على مواجهة المستقبل من خلال ضخ جزء مهم من استثماراتنا في قطاعات الطاقة أي في قطاعات الكهرباء والتدفئة والنقل. وكذلك من الضروري جداً وضع الحوافز لتوسيع استخدام التكنولوجيات الحديثة مثل الهيدروجين."

وقال وزير البيئة والطاقة والبناء وحماية المناخ في ولاية سكسونيا السفلى أولاف لايس من جانبه: "حماية البيئة والمناخ يجب أن تكون الآن محركات لاقتصادنا. علينا منذ الآن أن نوفر فرص عمل لأسواق المستقبل - ويجب أن نتدفق استثمارات بمليارات اليوروهات من قبل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بعد أزمة كورونا إلى تكنولوجيات ومنتجات صديقة للمناخ. بالإضافة إلى ذلك يجب أن نتخلص من الفوضى والغموض في نظام تمويل أنظمة الكهرباء - على الحكومة الاتحادية أخيراً إنشاء هيكل واضح وموجه نحو المستقبل."

وصرح وزير الاقتصاد والطاقة في ولاية بافاريا هوبرت أيوانغير: "بشكل عام يخلق الانتقال الطاقوي النمو وفرص عمل ويمثل طريقة مستدامة لإحداث قيمة. لذا تدعم بافاريا بشكل صريح الدعوة لتخفيض ضريب توليد التيار من الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ وتثبيتها. وهذا من شأنه أن يخفف العبء على الأسر والشركات المتوسطة والصغيرة الحجم والصناعة بطريقة مستهدفة. بهذا الإجراء نيسر على الاقتصاد الخروج من أسلوب العمل المفروض عليه نتيجة أزمة كورونا. وفي الوقت نفسه يجب أن نتحرك الأمور أخيراً فيما يخص موضوع الهيدروجين. إننا نتوقع أن يتم اعتماد استراتيجية الهيدروجين الوطنية في وقت قريب حتى نتمكن من مساعدة هذه التكنولوجيا على تحقيق تقدم هام في جميع أنحاء ألمانيا. إن الإمكانات الكامنة فيها من أجل إنتاج الكهرباء وحركة المرور هائلة."

بالإضافة إلى ذلك حددت الولايات الفيدرالية احتياجات سياسة الطاقة للعمل التي يجب معالجتها الآن بشكل عاجل من أجل تجنب توقف الانتقال الطاقوي بسبب أزمة كورونا إذ أن القيود المفروضة حالياً على الحياة العامة لها أيضاً آثار واسعة على عدد كبير من الإجراءات في مجالي اقتصاد وسياسة الطاقة. ووفقاً لقرار وزراء الطاقة يجب منع وقوع أي التأخير في اتخاذ القرارات القانونية الهامة المتعلقة بالانتقال الطاقوي. وقد اعتمد مجلس الوزراء الاتحادي في الأسبوع الماضي بالفعل مقترحات لإجراء تعديلات تشريعية قصيرة الأجل بشأن بعض القضايا.